

كراسة الشروط والمواصفات الخاصة
بالمناقصة العامة رقم (٥) للتعاقد على توريد أدوات كتابية
بالمستشفى للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م
جلسة ٢٩/٤/٢٠٢٦م

* عدد صفحات الكراسة : (١٤) ورقة بالغلaf وعقد التوريد

❖ * ثمن الكراسة : (٢٩٩ جنيها) طبقا للشرائح الواردة بالقانون + ض قيمة
مضافة (٤١.٨٦) جنيها + طابع معاقين (٥) جنيها + طابع
شهداء (٥) جنيها + رعاية حقوق مسنين (٥) جنيها ليصبح
ثمن الكراسة النهائي شامل ضريبة القيمة المضافة
بمبلغ (٣٥٥.٨٦) جنيها

اسم الشركة:

العنوان:

رقم الملف الضريبي: /...../...../...../..... مأمورية:

رقم التسجيل بضريبة القيمة المضافة : /...../..... مأمورية:

رقم السجل التجاري:

رقم السجل الصناعي:

اسم من له حق التوقيع:

رقم قسيمة الشراء:

مدير عام المستشفى

أ.د/ عادل الهادي دياب

خطاب تقديم العطاء

السيد الأستاذ الدكتور / مدير عام المستشفى

أتشرف أنا الموقع أدناه /

بتقديم عرض أسعار للأصناف المبينة بقوائم عمليه

والأثمان المدونة فيه بمعرفتي وافر بأنني قد اطلعت على جميع البنود الواردة بهذه الكراسة والتزم بها

على أساس المواصفات والشروط الموضحة في هذا العطاء

كما أقر بأن الشركة مقدمه العطاء مستوفاه لجميع الشروط القانونية الخاصة بأهلية التعاقد ولم

يصدر ضد الشركة أي أحكام تمس الشرف والنزاهة وغير خاضعه لأحكام الحراسة

برجاء ملئ هذه البيانات وتقديمها مع العرض بشكل مستقل وتختم بخاتم الشركة

	اسم الشركة
	العنوان
	التليفون
	المحمول
	الفاكس
	رقم الملف الضريبي
	رقم السجل التجاري
	رقم التسجيل بضريبة القيمة المضافة
	رقم الحساب البنكي

على أن تكون البيانات السابقة بالتفصيل حتى يمكن للمستشفى مخاطبة مقدم العطاء بسهولة ويتعين على مقدم العطاء إخطار المستشفى بأي تغيير قد يطرأ على البيانات أثناء مدة سريان العطاء

خاتم الشركة

توقيع مدير الشركة

أولاً: الشروط العامة:

مع عدم الإخلال بأحكام قانون التعاقدات الحكومية رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨م ولائحته التنفيذية والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥م يجب على مقدمي العطاءات الالتزام بالأحكام الآتية بكل دقة حتى لا يترتب على مخالفتها رفض عطاءاتهم :-

١) يجب أن ينص صراحةً ضمن العروض الفنية المقدمة على أن مقدم العطاء موافق وملتزم بكافة الشروط العامة والخاصة الواردة بهذه الكراسة

٢) تقدم العطاءات موقعة من أصحابها إلى إدارة المشتريات بمقر المستشفى بدمياط الجديدة في موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٩/٤/٢٠٢٦م حيث يتم فتح المظاريف الفنية في هذه المناقصة ولن يلتفت إلى أي عطاءات ترد بعد هذا الميعاد .

٣) تقدم العطاءات في مظروفين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي ويكتب عليهما اسم المناقصة وتاريخها وعنوان المظروف (فني - مالي) واسم مقدم العطاءات ويجب إحكام غلق كل من المظروفين وختمهما بخاتم الشركة مقدمة العطاء.

٤) على مقدمي العطاءات تقديم المظاريف الفنية والمالية من أصل وصورة .

٥) يجب أن يكون العطاء الفني مصحوباً بتأمين ابتدائي قدره (٤٠٠٠) جنيه فقط وقدره أربعة آلاف جنيه لا غير / مدفوعاً إما عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني أو بخطاب ضمان بنكي غير مشروط وساري المفعول لمدة أربعة أشهر على الأقل من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو السداد خصماً من مستحقات الشركة والتي تقرر المستشفى صلاحيتها للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة وفي تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية ، وذلك طبقاً لما ورد بنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م ويزداد التأمين إلى ما قيمته (٥%) من قيمة أمر التوريد في حالة رسو العطاء وتعفى المنشآت الصغيرة و المتناهية الصغر من نصف التأمين الابتدائي ومن نصف التأمين النهائي إذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد مستوفياً لنسبة المكون الصناعي المصري مع تقديم ما يفيد ذلك.

٦) أن يكون العطاء ساري المفعول لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ فتح المظاريف الفنية.

٧) يجب أن يحتوى المظروف الفني على جميع البيانات والمواصفات الفنية عن العرض المقدم بالإضافة إلى صور المستندات الآتية:-

١. البطاقة الضريبية والملف الضريبي.

٢. شهادة التسجيل بضريبة القيمة المضافة.

٣. ما يفيد القيد بالسجل التجاري أو السجل الصناعي.

٤. سابقة أعمال الشركة في نفس المجال عبارة عن صورة اوامر توريد او عقود أو سابقة أعمال صادرة من إحدى الجهات الحكومية .

٥. بيان الشكل القانوني للجهة مقدمة العطاء والمستندات الدالة على قيامها قانوناً.

٦. إحضار شهادة من الضرائب يفيد بتسجيل مقدم العطاء بمنظومة الفاتورة الإلكترونية تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٠٢١م .

٧. إحضار ما يفيد التسجيل على موقع بوابة التعاقدات الحكومية .

٨. آخر إقرار ضريبي (دخل + قيمة مضافة) .

تنبيه هام : إذا لم يقدم مقدم العطاء باستيفاء الأوراق المطلوبة في البند رقم (٧) فإن العرض يعتبر مرفوض وإن كان مقبولاً فنياً .

❖ لا يتم صرف قيمة الفاتورة إلا بعد موافقتنا برقم الحساب للشركة واسم البنك التابع له الحساب والزرع التابع له وذلك طبقاً لتعليمات وزارة المالية لتفعيل خدمة الصرف الإلكتروني ، وكذلك إحضار ما يفيد سداد التأمينات الاجتماعية وما يفيد سداد القوي العاملة .

- (٨) يجب أن يحتوي المظروف المالي على الآتي :-
- ❖ قوائم أسعار عروض للأصناف المطلوبة توريدها مكتوبة باللغة العربية و تكون الاسعار مفقطة بالحروف .
 - ❖ يجب أن تكون الأسعار بالجنيه المصري ويجب أن تكون شاملة ضريبة القيمة المضافة ويتم المحاسبة النهائية على أساسها بصرف النظر عن تقلبات السوق والرسوم الأخرى وغيرها من الضرائب .
 - ❖ أسعار العطاء المقدم بالنسبة لكل بند على حده .
- (٩) على مقدم العطاءات مراعاة ما يلي في إعدادة لقائمة الأسعار التي يتم وضعها في المظروف المالي:-
- ❖ تكتب أسعار العطاء بالحبر الجاف أو السائل أو الطباعة رقماً وحروفاً باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات ويجب أن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة من مقدم العطاء ومختومة بخاتمه .
 - ❖ لا يجوز الكشط أو المحو في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابتها رقماً وحرفاً وتوقيع صاحب العطاء بجانبه .
 - ❖ لا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحدوث خطأ في عطاءه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية .
 - ❖ لا يجوز نزع أي أوراق من هذه الكراسة ويتعين عليه تقديمها سليمة كما لا يجوز إضافة أو حشو أو إخفاء أي ملاحظات أو شروط أو تعديل في المواصفات الفنية وغيرها ويكتفي فقط بوضع شروط خاصة يوضحها في خطاب خاص يرفق مع العطاء .
- (١٠) يجوز لمقدم العطاء أو مندوبه أن يحضر جلسة فتح المظاريف الفنية والمالية في الموعد المحدد لذلك لسماع قراءة محتوياتها على أن يتم تحديد مندوب الشركة الذي سيحضر جلسة فتح المظاريف بموجب تفويض رسمي من الشركة ويفضل أن يكون مفوضاً للتوقيع عن الشركة إذا لزم الأمر .
- (١١) إذا سكت مقدم العطاء في عطاءه عن تحديد سعر أي بند من البنود المطلوب التعاقد عليها بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول في هذا البند .
- (١٢) على صاحب العطاء المقبول أن يودع خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام تبدأ من تاريخ اليوم التالي لإخطاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بقبول عطاءه ما يكمل التأمين المؤقت إلى ما يساوي ٥% من قيمة العطاء بإحدى الطرق المنصوص عليها بالبند رقم (٥) .
- (١٣) إذا لم يقم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي الواجب إيداعه في المدة المحددة يكون للمستشفى بموجب أخطار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ودون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولويتها ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حق المستشفى .
- كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة وتستحق لديها لصاحب العطاء المذكور وفي حالة عدم كفايتها نلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .
- (١٤) إذا سحب مقدم العطاء عطائه قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف يصبح التأمين المؤقت المودع منه حقاً للمستشفى دون الحاجة إلى إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر لها .

- ١٥) يجوز لمقدم العطاء عند انقضاء سريان عطاءه استرداد التأمين المؤقت وفي هذه الحالة يصبح العطاء ملغيا وغير نافذ المفعول فإذا لم يطلب مقدم العطاء ذلك اعتبر استمرار الارتباط بعطاءه مقبولا لحين انتهاء البت في المناقصة إلى أن يصل للمستشفى إخطار منه بسحب التأمين المؤقت وعدوله عن عطاءه.
- ١٦) مدة التعاقد للأصناف عام من تاريخ إصدار أول أمر توريد .
- ١٧) يلتزم المورد بتقديم فاتورة بالأصناف الموردة باسم شركته (مقدمة العطاء) من أصل وثلاثة صور على أن تكون مكتوبة باللغة العربية.
- ١٨) يجب أن يتم توريد الأصناف المطلوبة إلى داخل مخازن المستشفى بدمياط الجديدة وعلى الشركة التوريد خلال ساعات العمل الرسمية (٩ص - ٥ظ).
- ١٩) يجب على مقدم العطاء تحديد ضريبة القيمة المضافة ونسبتها وفي حالة عدم ذكرها سوف تعتبر الأسعار المقدمة شاملة ضريبة القيمة المضافة دون أي اعتراض من الشركة مقدمة العطاء .
- ٢٠) لا يتم دفع قيمة الأصناف الموردة إلا بعد توريد مشمول أمر التوريد بالكامل وقبولها بمعرفة لجنة الفحص المشكلة لهذا الغرض من قبل المستشفى وذلك بالنسبة للأصناف المطلوبة على دفعة واحدة.
- ٢١) يتم توريد الأصناف المقبولة دفعة واحدة أو على دفعات خلال العام المالي طبقاً لحاجة المستشفى ومستويات التخزين ومعدلات الاستهلاك بها طبقاً للمدة المحددة المذكورة بأمر التوريد للأصناف التي تم الترسية المالية لها والمذكورة بعرض الشركة.
- ٢٢) يجب ختم كراسة الشروط بخاتم الشركة وإعادتها في الظروف الفني مرة أخرى ، وهذا يعتبر موافقة الشركة على جميع الشروط الموجودة بالكراسته .
- ٢٣) تلتزم الشركات بالتوقيع على عقود التوريد وفقا للعقود النموذجية الصادرة من وزارة المالية قبل صرف مستحقاتها والمستشفى غير مسئولة عن تأخير صرف المستحقات في حالة عدم التوقيع على العقد .

الحالة	المدة المسموح بها
شكاوى متعلقة بإجراءات الطرح وكراسته الشروط	قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية بيومي عمل على الأقل
شكاوى متعلقة بالبت الفني	قبل الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف المالية بيومي عمل على الأقل
شكاوى متعلقة بالبت المالي	قبل الموعد المحدد للتعاقد بيومي عمل على الأقل
شكاوى متعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ	يتم تقديمها بعد بيومي عمل على الأكثر من صدور القرار الذي يتضرر منه الشاكي

ويراعى في جميع الأحوال تقديم صورة من الشكوى في ذات الوقت إلى السلطة المختصة بالجهة الإدارية المشكو فيها .

ثانياً: الشروط الخاصة:

- ١) يشترط للعينات المقدمة أن تكون عالية الجودة ويتم على أساسها القبول والرفض .
- ٢) بالنسبة للبنود التي لها تاريخ صلاحية يتم توريد الأصناف في الربع الأول من مدة صلاحيتها .
- ٣) يجب أن يقدم العطاء الفني بالمواصفات الفنية للأصناف المطلوبة شاملة النوع والماركة والحجم أو الوزن أو العبوة وما إلى ذلك .
- ٤) يتم التوريد من أصناف حديثة الصنع ومطابقتها للمواصفات الفنية في عبواتها الأصلية على أن تكون العبوات من نوع جيد يضمن حفظها في حالة جيدة .
- ٥) يجب أن تحمل العبوات بيانات تشمل (تاريخ الإنتاج - تاريخ نهاية الصلاحية) .
- ٦) يجب أن يتم تقديم عينات من الأصناف المقدم عنها عطاءات ومختومة بخاتم الشركة وتسلم للمخازن بعد التوقيع عليها ليتم على أساسها قبول أو رفض العطاء المقدم فنياً ويكون لمقدمي العينات الحق في استردادها في خلال أسبوعين من تاريخ إخطارهم برفضها بكتاب موسى عليه وإلا أصبحت ملكاً للمستشفى دون مقابل .

ملحوظة: مدة التوريد ١٥ يوماً .

ثالثا : الاحتياجات والمواصفات

م	اسم الصنف	الوحدة	الكمية	المواصفات
١	اقلام جاف موزعة كالتالي : (أزرق ، أحمر ، أسود)	قلم	٧٠٠٠	خامات عالية الجودة على أن يكون بيان الأقلام كالتالي : عدد(٦٠٠٠) قلم أزرق ، (٥٠٠) قلم أسود ، قلم أحمر(٥٠٠)
٢	اقلام مزيل	قلم	٥٠٠	خامات عالية الجودة على أن يكون درجة كثافة السائل عالية وتحديد تاريخ الصنع
٣	دبوس دباسة صغيرة مقاس ٦/٢٤	علبة	٢٠٠٠	خامات عالية الجودة على أن يكون الدبوس متين
٤	دبوس دباسة كبيرة مقاس ١٥/٢٣	علبة	١٠٠	خامات عالية الجودة على أن يكون الدبوس متين
٥	دباسة وسط	عدد	١٠٠	خامات عالية الجودة على أن يكون الدبوس متين
٦	دباسة كبيرة	عدد	٢٠	خامات عالية الجودة مقاس ٢٣/١٢
٧	اكلاسير	عدد	٥٠٠	خامة عالية الجودة
٨	كربون وجه واحد	باكو	٥٠	خامات عالية الجودة
٩	صمغ سائل	عدد	٥٠٠	عبوة لا تزيد عن ٥٠ جرام
١٠	ختامة	عدد	٣٠	خامه عالية الجودة
١١	حبر ختامه	عدد	٢٠٠	اسم العلبة فلور
١٢	اقلام فسفوري	قلم	٢٠٠	خامات عالية الجودة بألوان مختلفة وتحديد تاريخ الصنع
١٣	ملفات ورقية	عدد	٥٠٠٠	خامات عالية الجودة على أن يكون اللون ابيض
١٤	اقلام تخطيط	قلم	٣٠٠	خامات عالية الجودة بألوان مختلفة وتحديد تاريخ الصنع
١٥	كربون وجهين	باكو	٣٠	خامات عالية الجودة
١٦	دبوس ابرة	علبة	٢٠٠٠	خامات عالية الجودة
١٧	خرامة وسط	عدد	١٠٠	خامات عالية الجودة
١٨	اضابير	عدد	٥٠٠	مقاس ٣٥*٦٥+ رباط من الاربع جوانب
١٩	اقلام سبورة	عدد	٥٠٠	تحديد مكان الصنع وتاريخ الانتاج + الوان مختلفة
٢٠	دفتر حرف ز	دفتر	٥٠٠	خامات عالية الجودة سمك الورق ٧٠ جرام عدد الورق (١٠٠) ورقة بالدفتر
٢١	دبوس اجنحة	علبة	٢٠٠	مقاس ٧,٥ ذو راس ثابت

نمط العقد النموذجي لشراء منقولات

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:
أولاً:^(١) ومقرها^(٢) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية
^(٣)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته^(٤)
(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)
ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (السيد/ السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية
..... بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(طرف أول مشتري)

ثانياً:^(٥) الكائن مقرها وشكلها القانوني^(٦) والمُصنفة^(٧) سجل تجارى رقم
بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم^(٨) فاكس رقم بريد الإلكتروني، ويمثلها
(السيد/ السيدة) بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب
بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

(طرف ثان بائع)

تمهيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء^(٩)، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات^(١٠) و(العطاء/ العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد (السلطة المختصة^(١١)/ المفوض عنه^(١٢) بالقرار رقم الصادر في) لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و(الإعلان/ الدعوة/ طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن^(١٣) المناقصة (العامة/

١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة.

٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.

٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

٤- أدخل صفة السلطة المختصة.

٥- أدخل اسم الشخص الاعتباري (شركة.../مؤسسة...).

٦- أدخل الشكل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد...الخ).

٧- أدخل التصنيف ويقصد بذلك (شركة كبيرة/ مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).

٨- التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني بيانات أساسية يتعين استيفاءها ليتم إرسال إخطارات الطرف الثاني عليها.

٩- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

١٠- مع مراعاة ما إذا كان طبيعة العملية تتطلب أعداد كراسة شروط ومواصفات في حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.

١١- أدخل اسم السلطة المختصة وبصفتها الوظيفية.

١٢- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وبصفته الوظيفية.

١٣- اختيار طريق التعاقد الذي تم اتباعه لطرح العملية.

المحدودة/ المحلية/ ذات المرحلتين) الممارسة (العامة/ المحدودة) الاتفاق المباشر
(١٤) رقم (.... لسنة) للتعاقد على (١٥).....

- ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (العطاء/ العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (الأفضل شروطاً والأقل سعراً/ الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ
- وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء/ العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة...)، وأمر التوريد المؤرخ .../.../.... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكماً لأحكامه.

البند الثاني (١٦)

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: (١٧)

- ملحق (١): وصف موضوع العقد.
- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.
- ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الوصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
..... (١٨).....	.. (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) ...
إجمالي ثمن الشراء ومبلغ وقدره (.....) فقط (.....) (<input type="checkbox"/> شامل ضريبة القيمة المضافة/ <input type="checkbox"/> غير شامل ضريبة القيمة المضافة).					

14- لا يجوز للسلطة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (٩٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

15- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

16- إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تصاف عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.

17- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

18- أدخل بيان موجز عن الصنف طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

19- أدخل (عدد/وحدة/وزن... أو غير ذلك).

20- أدخل الكمية طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

21- أدخل سعر الوحدة طبقاً لنتيجة الترسية.

22- أدخل القيمة الإجمالية (الكمية×سعر الوحدة) وطبقاً لنتيجة الترسية.

البند الرابع (٢٣)

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجماليًا مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى (٢٤) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان. (٢٥)

(٢٦) (إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدمة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (.....%.. (٢٧) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأى قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة (٢٨) تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد / (٢٩))، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعلياً لردّها إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة (٣٠) تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد / (٣١))، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمني التالي:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
.....

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... في تمام الساعة..... موعداً لانعقاد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت

23- لا يحصل تأمين نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلها الطرف الأول بصفة نهائية خلال المدة المحددة لأداء التأمين ما لم يكن لهذه الأصناف مدة ضمان وفقاً لحكم المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
24- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.
25- مدة الضمان بحسب طبيعة الصنف محل التعاقد.
26- استخدم هذا في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.
27- أدخل النسبة وفقاً لما ورد بالمادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
28- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
29- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
30- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
31- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن^(٣٢)

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة...^(٣٣)... تبدأ من تاريخ ضد عيوب الصناعة أو ...^(٣٤)....

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك..... وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر^(٣٥)

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول. ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

كلف الطرف الأول (السيد / السيدة)..... بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

³² - يستخدم هذا البند في حالة إذا ما كانت الأصناف الموردة لها مدة ضمان.

³³ - أدخل مدة الضمان طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

³⁴ - أدخل العيوب الأخرى التي تظهر خلال مدة الضمان وبما يتماشى مع طبيعة الصنف محل التعاقد.

³⁵ - يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت كراسة الشروط والمواصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

³⁶ - عملاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجه الى إخطار أو أذن مسبق.
وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأى التزام يحق للطرف الأول توقيع أى من الإجراءات المنصوص عليهما فى البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني فى تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز^(٣٧) من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفى حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتى:
.....^(٣٨)
ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.^(٣٩)

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو فى جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أياً كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو انهائه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة فى هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التى تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها فى مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

أتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفى حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.

³⁷ - أدخل المهلة المناسبة.

³⁸ - أدخل مقابل التأخير فى تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة.

³⁹ - الالتزام بحكم المادة (٩٢) من القانون.

- ٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالى وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة فى دراسة الخلاف وتقديم الرأى.
 - ٣- تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفى جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

فى حالة إخلال الطرف الثانى بأى شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثانى وفى الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثانى لديه، وفى حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثانى قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الحادى والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً فى الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثانى استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الأول أو فى حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثانى.
- ٣- إذا أفلس الطرف الثانى أو أعسر.

البند الثانى والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التى تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها فى المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص فى حالة اللجوء إلى التحكيم.

(فى حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالى)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى أى نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(فى حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالى)

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثانى، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثانى البائع

الطرف الأول المشتري

الاسم: الاسم:

الصفة: الصفة:

التوقيع: التوقيع:

التاريخ: التاريخ:

روجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة فى ٢٨/٣/٢٠٢٠، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ٢٠/٥/٢٠٢٠.